

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

د. أوشن حنان

جامعة عباس لغرور خنشلة

الملخص

ارتبطت النقاشات الأكاديمية في حقل الدراسات الأمنية حول قضايا البيئة بالمراحل الجديدة للتحوّل في مفهوم الأمن ، وطرح مفاهيم جديدة كالأمن البيئي بما يتماشى واتساع مفهوم الأمن على الصعيد الدولي والداخلي ، وعلى اعتبار أن مشاكل البيئة أهم تحدي وخطير يهدد الدولة الحديثة في ظل عولمة الأعمال وعالمية التصورات .

والجزائر كشريك دولي فاعل وفعال في المجال الأمني تبنت نظرية الأمن البيئي كأحد أهم محاور الدراسات الأمنية في مخططاتها المختلفة لذلك

Summary:

Academic discussions in the field of safety studies on environmental issues have been linked to the new stages of transformation of the safety concept introduce new concepts such as environmental security in expanding the concept of security at the international and internal levels and consider that environmental problems are the greatest challenge and threat to the modern state in the light of globalization of business and the universality of perceptions. As an active and effective international Partner in the security field, Algeria has adopted the theory of environmental security as one of the most important axes of security studies in its various schemes

مقدمة

لما كانت علاقة الإنسان ببيئته لا تقتصر فقط على إشباع الحاجات ولكن تتعداها إلى إشكالية في غاية الأهمية تتعلق بأمن ووجود الإنسان وارتباطه ارتباطا وثيقا بالبيئة عن طريق علاقة التأثير والتأثير الدوراني ، ولكن للأسف هي أشبه بعلاقة يلبس فيها الإنسان قناع الضحية و الجراد في نفس الوقت. من هنا تبلورت فكرة الأمن البيئي .

حيث تشكل الحقل المعرفي، الذي يعرف بدراسات الأمن البيئي من تقاطع اثنين من الشواغل السياسية الكبرى – الأمن والبيئة – وبالرغم من أن كلا منهما يحظى بموقع مهم لدى السياسات الحكومية، والدراسات الأكاديمية، إلا أنه بقي ينظر إليهما على أنهما منفصلان ومتباينان ومنه فالربط بين البيئة والأمن أدى إلى إثارة العديد من النقاشات حول مفهوم الأمن البيئي.

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

وخلافا لمقاربة الأمن الإيكولوجي، التي تعتبر البيئة موضوعا مرجعيا في الدراسة، فإن هذه المقاربة تعتبر التغير البيئي تهديدا أمنيا لوحدة مرجعية هي الدولة، وتقوم بدراسة الطرق التي يمكن من خلالها للتدهور البيئي أن يكون عاملا مسببا في نشوب النزاعات والحروب بين الدول، أو بين الجماعات داخل الدولة، وهذا ما يمس بأمن واستقرار الدولة

يعتبر الأمن البيئي واحدا من القضايا الأمنية غير التقليدية، التي ساهمت في عمليتي توسيع وتعميق معنى الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد ساهم من جهة في نقل الدراسات الأمنية من حقل أحادي القطاع، الأمن بالمفهوم الصلب العسكري، إلى حقل متعدد القطاعات تعددت فيه أبعاد الأمن: اقتصادي، سياسي، اجتماعي، بيئي، عسكري، كما ساعد من جهة أخرى على نقل مجال الدراسة من مجال متمركز حول الدولة ككائن مرجعي، إلى مجال متمركز حول الإنسان كوحدة مرجعية.

الإشكالية

ارتبطت النقاشات الأكاديمية في حقل الدراسات الأمنية حول قضايا البيئة بالمراحل الجديدة للتحوّل في مفهوم الأمن، وطرح مفاهيم جديدة كالأمن البيئي بما يتماشى واتساع مفهوم الأمن على الصعيد الدولي والداخلي، وعلى اعتبار أن مشاكل البيئة أهم تحدي وخطر يهدد الدولة الحديثة في ظل عولمة الأعمال وعالمية التصورات.

والجزائر كشريك دولي فاعل وفعال في المجال الأمني تبنت نظرية الأمن البيئي كأحد أهم محاور الدراسات الأمنية في مخططاتها المختلفة لذلك ونظرا لأهمية الموضوع نطرح الإشكال الآتي :

إلى أي مدى كيف الأمن البيئي في إستراتيجية الجزائر الأمنية ؟ وماهي مظاهر هذا التكيف أن وجدت وأفاقه؟

يمكن لنا حصر فرضيات موضوع الدراسة في النقاط التالية :

- التهديدات والمخاطر تغيرت تبعا للتفاعلات الدولية (التهديدات لم تعد منحصرة في الجانب العسكري فحسب، كما أن مصادر التهديد لم تعد من خارج الدولة دائما)، وهذا يستلزم إعادة النظر في الأطروحات النظرية حول الأمن، بما يتماشى وهذا التطور يستلزم إدخال الأمن البيئي ضمن مختلف الدراسات الأمنية وفي جميع مستوياتها.
- كلما كانت البيئة سليمة صحية كان هناك تحقيق الأمن وتعزيز وتمكين فعلي من حقوق الانسان، وكلما كان هناك تحدي بيئي كان لها انعكاس سلبي على الأمن والحقوق البيئية.
- التهديدات البيئية وجه لعملية الأمن والاستقرار الانساني.

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع كأحد ركائز الدراسات الأمنية في :
- يندرج موضوع البحث ضمن الجدل الذي أثارته التهديدات البيئية بين الأوساط الأكاديمية في ظل تنامي الدعايات السلبية لهذه الدراسات الأمنية التي برزت أهميتها مؤخرا.
_ إبراز الأطر النظرية المفسرة لقضايا الأمن البيئي كأحد محاور الدراسات الأمنية الحديثة.
_ توضيح العلاقة التكاملية ما بين أبعاد الأمن الإنساني في ظل التهديدات البيئية (إبراز علاقة التأثير والتأثر

نظرا لأهمية الموضوع وتشعب مجالات دراستها كان لازاما اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى والاجابة عن اشكالية الموضوع وذلك بتقسيمه الى ثلاث محاور رئيسية كل محور يعالج توجه رئيسي يخدم ثانيا الموضوع

المحور الأول : المدخل المفاهيمي التنظيري للموضوع

المحور الثاني :الامن البيئي مقارنة وطنيه وقضية دولية .

المحور الثالث : ادماج الاهتمامات البيئية في السياسة الصناعية بالجزائر

المحور الأول

المدخل المفاهيمي التنظيري للموضوع

قبل التطرق إلى مفهوم الأمن البيئي تجدر الإشارة إلى تعريف الأمن والبيئة ثم التطرق إلى الأمن البيئي.

كمحاولة لإبراز أهم المداخل المفاهيمية لهذه الدراسة وفق النقاط التالية :

أولا : مفهوم الأمن

الأمن مضادة الخوف و الفرع ، فهو يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه .
والأمن لغة يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير، وبالله ومنه جاء الإيمان، وقد تغير مفهوم الأمن وتعدّد بسبب التراكم التاريخي وتعدّد الظاهرة الإنسانية، فيعتبر التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي حيث تعددت الفواعل على الساحة العالمية كما تنوعت مصادر التهديد داخل وخارج الدولة مما يستلزم مفهوم جديد للأمن يحاول أن يشمل كل هذه الظواهر الجديدة فظهر الأمن الإنساني أما المعنى الإتمولوجي اللاتيني للأمن Sécurité فهو يوجي إلى التناقض الجوهرى بين الجزء Sine و الذي معناه "بلا أو بدون " Sans، والجزء Cura ومعناه "عناية" soin ، اللفظتين تكونان مع بعضهما معنًا غريبا للأمن "دون عناية أو غياب العناية " وبالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الخوف

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

من أحدث تعريفات الأمن ما جاء به باري بوزان¹ الذي عرفه بأنه: "العمل على التحرر من التهديد"² وفي السياق الدولي فهو: "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"³. والأمن لا يمكن أن يكون إلا نسبيا .

ثانيا : الأمن البيئي

الأمن البيئي يكمن في ميزة السبق بإمكانيات التكنولوجيا المتطورة للوصول بالمخاطر البيئية التي تهدد السلامة الوظيفية للمحيط الحيوي إلى حدودها الدنيا، وبالتالي التقليل من انعكاساتها الضارة على سلامة المعيشة بالمجتمعات البشرية. مع الأخذ في الاعتبار أن التهديد قد يأتي من البيئة الطبيعية بالمناطق الجغرافية المعرضة دون غيرها لظاهرة استقبال كميات مفرطة من انبعاثات غاز الرادون الصخري، أو يحدث من تغيرات البيئة الطبيعية مثل: الزلازل والفيضانات الجبلية والتدفقات الطينية، وإن كان الكثير منها يحدث بسبب تدخلات الإنسان غير المسؤولة في الأنظمة البيئية⁴.

- الأمن البيئي كمصطلح يستخدمه العلماء والأفراد الممارسين ينصب في الحفاظ على الروابط الصحيحة بين الظروف البيئية والأمنية. ويتطلب ذلك قيام الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بالتحذير من أسباب تدهور البيئة الطبيعية جنبا إلى جنب مع التهديدات من جماعات العنف المنظم والتوعية بأضرار كل منهما على ترابط واستقرار المجتمع البشري.
- يشير مصطلح الأمن البيئي إلى مجموعة من المخاوف التي تندرج تحت ثلاث فئات عامة⁵: الأولى: مخاوف الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة بالتركيز على جودة الأمن البيئي من أجل الأجيال القادمة وكسياق لحياة الإنسان.
- الثانية: مخاوف الآثار المباشرة وغير المباشرة من مختلف أشكال التغيرات البيئية (من ناحية الندرة والتدهور) على الأمن الوطني والإقليمي، والتي قد تكون طبيعية أو من صنع الإنسان، مما يؤدي إلى تكثيف أو توليد الصراع وعدم استقرار الأمن الإنساني.

¹ باري بوزان ،أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية .

² جون بيليس، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 414.

³ Thierry Balzacq, "Qu'est-ce que la sécurité nationale?", La revue internationale et stratégique, n°:52, hiver 2003-2004, p.35

⁴ بن عنتر، عبد النور . البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص:35

⁵ بوسطيلة سميرة ، الأمن البيئي مقارنة الأمن الانساني ، ماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر 2012/3، 2013، ص50.

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

أما مخاوف الفئة الثالثة، فمن انعدام الأمن للأفراد والجماعات على مستوى أصغر المحلات البشرية بسبب التغيرات البيئية، ندرة المياه وتلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض، وهي بذلك ليست مسألة أمنية تقليدية. وتجتمع تلك المخاوف على أن الأمن البيئي صمام الأمان في التفاعل بين أي من النظم الاجتماعية مع النظم الايكولوجية، بطرق مستديمة تكفل حصول كافة الأفراد على السلع البيئية بطريقة معقولة وعادلة، أي ضبط الإفراط والتفريط في ظل الآليات المتبعة لمعالجة الأزمات والنزاعات البيئية.

أما الحكومات والمنظمات الإقليمية فقد أكدت تعريف ونطاق الأمن البيئي فيما يلي¹:

• اعتمدت اللجنة المشتركة للأمن البيئي في روسيا، السياسة القاضية بعدم انفصال الأمن البيئي بصورة أو بأخرى عن الأمن القومي، وذلك في اجتماعها المنعقد في 13 أكتوبر 1994، والذي أقره مجلس الأمن الروسي بموسكو في عام 1996. وعليه تؤكد دولة روسيا الاتحادية، أن الأمن البيئي هو حماية الطبيعة والبيئة والمصالح الحيوية للمواطنين والمجتمع والدولة من التأثيرات الداخلية والخارجية وكذلك الاتجاهات السلبية في عمليات التنمية التي تهدد صحة الإنسان والتنوع البيولوجي وأداء النظم الايكولوجية المستديمة والتي قد تؤثر على استمرارية الحضور البشري.

• يندمج الأمن البيئي في برنامج عام وزارة الدفاع الأمريكية (منذ عام 1996)، ذلك البرنامج الذي يتسم بالطابع المؤسسي وقدرته الفائقة في دعم إدارة الدفاع والبيئة والتوعية بالصحة والسلامة المهنية، وتفعيل الدور المستمر لأمن الأنشطة البيئية، باستخدام وسائل العلاج المبكر والالتزام بالمعايير البيئية والحفاظ على البيئة ومنع التلوث من المنبع ونشر تقنيات الأمن البيئي بالإضافة إلى مراقبة الأنشطة الدولية. ويؤكد برنامج وزارة الدفاع الأمريكية هوية الأمن البيئي، من خلال ما يلي:

- مداومة التشخيص والتقييم والسيطرة والعلاج لإزالة آثار التلوث في مرحلة مبكرة قبل أن تؤثر في صحة البيئة والسكان.
- الالتزام بكافة التشريعات والقوانين والمعايير المنظمة للأمن البيئي داخل حدود الوطن وكذلك فيما وراء البحار.
- منع الاستغلال الجائر ومظاهر الإهمال لكافة الموارد الطبيعية والثقافية، من خلال تنفيذ خطط التنمية المستديمة لصالح الأجيال في الحاضر والمستقبل.

¹ خديجة عرفة ، مفهوم وقضايا الامن الانساني وتحديات الاصلاح في القرن الحادي والعشرين ، موقع بحوث ، 2017/06/21.

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

- تبنى استراتيجية للحد من مصادر التلوث ومنع التلوث من المصدر، وكافة إجراءات خفض أو منع الملوثات عن طريق زيادة كفاءة الاستخدام للمواد الخام والطاقة والمياه والموارد الأخرى.
- من أهداف برنامج الأمان البيئي بعيد المدى تجنب الخسائر في الموارد البشرية والمادية، والحماية من الحوادث المحتملة لوزارة الدفاع وأضرارها البيئية.
- يشمل مجال الصحة المهنية، الطب المهني وأبحاث الأمراض والإصابات وعلم الأوبئة ورعاية بيئة العمل في الصناعة والأنشطة التي تستخدم المواد المشعة.
- تستخدم حالات الطوارئ والحرائق للتدريب وتعزيز القدرات القتالية للجيش من أجل الحفاظ على الأرواح والممتلكات، وتقوم وزارة الدفاع بتقديم خدمات مكافحة والوقاية من الحريق باستخدام هندسة مكافحة الحرائق.
- كثيراً ما تؤدي عملية تخزين الذخائر والمتفجرات إلى مخاطر متعددة، ومن واجبات وزارة الدفاع حماية وسلامة الأفراد والممتلكات والمعدات العسكرية، وكذلك حماية البيئة المحيطة من أخطارها المحتملة.
- تستخدم وسائل مكافحة الحشرات للوقاية والسيطرة على ناقلات الأمراض والحشرات التي قد تؤثر سلباً على المهام الاعتيادية أو العسكرية، بما في ذلك حماية صحة المواطنين ورفاهيتهم والمنشآت والمواد والممتلكات.
- تشمل تقنيات الأمن البيئي، البحث والتطوير والاختبارات والتقييم وكذلك تنظيم إصدار شهادات للتقنيات المبتكرة والمتوافقة مع احتياجات المستخدمين¹.
- تدعم السياسات الدولية الأنشطة البيئية بالاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وتبادل المعلومات واتفاقيات التعاون بما في ذلك تلافى المخاطر البيئية الناتجة عن استخدام الموارد العسكرية على المستوى الدولي والوطني.
- اعتمدت مستشارية دول الكومنولث المستقلة قانوناً تشريعياً للأمن البيئي في عام 1996، باعتبار أن الأمن البيئي للدولة يمثل حماية المصالح الحيوية للفرد والمجتمع والبيئة الطبيعية من التهديدات سواء كانت من صنع الطبيعة أو نتيجة الحضور الإنساني والآثار البيئية المترتبة على ذلك. وكان قبل ذلك قد أقر المجلس التشريعي مشروع مبادئ الأمن البيئي في دول الكومنولث (في 29 نوفمبر 1992)، ومنذ تاريخ 4 ديسمبر 1997 يتم تطوير اتفاقية الأمن البيئي لدول الكومنولث المستقلة.

¹. خديجة عرفة، المرجع نفسه.

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

- أطلق حلف شمال الأطلسي في عام 1997، برنامجاً علمياً لحل مشاكل الأمن البيئي، بما في ذلك إعادة المواقع العسكرية الملوثة لسيرتها الأولى، والتصدي للمشاكل البيئية الإقليمية والكوارث الطبيعية والبشرية، باستخدام التقنيات النظيفة.
- لم تستقر وزارة الخارجية الأمريكية على تعريف محدد أو سياسة معلنة للرد على تهديدات الأمن البيئي. ومع ذلك فهناك توافق في الآراء لفاعلية الاستجابة تجاه السياسات العامة التي تخص الشؤون البيئية والدبلوماسية لتأكيد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها مصايد سمك السلمون بمياه المحيط الهادي والحد من التلوث عبر الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة. والاهتمام بقضايا المياه العذبة وحفظ الغابات على المستوى الإقليمي، وكذلك قضايا تغير المناخ وحفظ البيئة البحرية وحماية التنوع البيولوجي والحد من الموارد الكيميائية السامة وإدارتها على المستوى العالمي.
- وبعبارة عن التعريف العسكري الرسمي، قدمت كلية الدراسات العليا والأكاديمية العسكرية الأمريكية بالاشتراك مع بعض منظمات المجتمع المدني ورقة عمل لجمعية التعليم الهندسي الأمريكية بشأن الرد على تلك التهديدات البيئية داخل نطاق الدولة أو العابرة لحدودها ودرجة تأثيرها على نوعية وجودة الحياة في المجال والمكان وكيفية التعامل معها بالخيارات المتاحة للسياسات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية¹.

المحور الثاني

الأمن البيئي مقارنة وطنية ، قضية دولية

أصبحت الحكومات الوطنية، ووسائل الإعلام ومختلف الباحثين يقومون بإدراج قضايا التدهور البيئي ونُدرة الموارد تحت عنوان الأمن بشكل متزايد. وهذا ما أدى إلى إثارة العديد من النقاشات الحادة حول مزايا ومساوئ ربط مجالي البيئة والأمن، والذين كان ينظر إليهما في السابق على أنهما منفصلان عن بعضهما البعض في السياسة العالمية وفي ظل التطورات الحديثة تغيرت النظر بتغير المعطيات .

أولاً : فكرة أمن البيئة وطنياً

يعتبر إدخال القضايا البيئية ونُدرة الموارد ضمن مجالات الأمن، قضية مناسبة لتقييم ما جاءت به مدرسة كوبنهاغن عما يسمى ب الأمننة securitization .

وهي إضفاء الطابع الأمني securitization على مجال معين من السياسة العامة، يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء

¹ .. تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية ، الانسان والتنمية البشرية ، نيويورك ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، 1999 ، ص:22.

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

(المادي أو المعنوي) لمرجعية أمنية ما، قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية ... و تهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما، إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لترتيبات استثنائية، الغاية منها تأمين الكيان (المرجعية) محل التهديد، من المخاطر المحدقة به و . يتبع ذلك، زحزحته من الحيز العادي للسياسة العامة، إلى حيز القضايا الطارئة من السياسة العامة. حيث يمكن التعامل معها بسلسلة أكثر، بمعزل من الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار، سيما ما يرافقها من ضغط المنظمات المجتمع المدني¹ وبإسقاط هذه العملية على الملف البيئي، نلاحظ أن البيئة لم تكن تحظى بالاهتمام الشعبي، السياسي والأكاديمي، وقد ظهرت مختلف المفاهيم والآراء حول الأمن البيئي خلال العقدين الماضيين، وأدخلت البيئة في خطاب الأمن في البداية ال (مرحلة الأولى) للدلالة على أولوية القضايا البيئية .

أما المرحلة الثانية، فقد ركزت أكثر على العلاقة السببية بين التغير البيئي (خاصة ندرة الموارد) والنزاعات العنيفة، حيث ساهمت هذه المقاربة في توسيع الأجندة الأمنية لكل من النظريات الأمنية والنزاعات على حد سواء، وقد توسعت المعادلة الأمنية في المرحلة الثالثة. لكن، ورغم الكم الهائل من الكتابات حول موضوع الأمن البيئي، وتزايد الدعوات لربط البيئة بالقضايا الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن هناك بعض الباحثين غير مقتنعين بمقالة "كابلان" Kaplan.R وتنبيهات أخرى من قبل صناع السياسة والخبراء، فقد تواصلت النقاشات السياسية والأكاديمية في هذا الشأن، كما تواصلت البحوث العلمية في سبيل إيجاد قواعد ونتائج تؤكد أو تنفي صحة هذه المزاعم المخيفة، "دانيال دودناي" Deudney Daniel والذي يعتبر من أبرز المشككين، جادل بأن الشواغل البيئية والمسائل العسكرية مختلفة تماما، والربط بينهما يسبب خلطا مفاهيميا، وإذا نظرنا إلى المسائل البيئية على أنها مسألة أمنية، فإنه يجب علينا أن نفهمها على أنها سبب من أسباب النزاع لا أكثر وبالتالي ينبغي إدراجها في البحوث العلمية القائمة حول أسباب الحروب. ويضيف قائلا أنه : إذا افترضنا بأن التدهور البيئي سيؤدي بالضرورة إلى النزاع في كل الأحوال، وقمنا -تبعاً لذلك - بأمننة مشكلة التدهور البيئي، فإن ذلك سيؤدي إلى خلط الأمن بأي شيء آخر، ويجعل من الصعب التعامل مع المسائل الهامة في الإدارة البيئية. وحتى ولو لم يسبب التدهور البيئي نزاعا ، فإن ما يستدعي الاهتمام هو مسائل التغير البيئي

¹. جعفري مفيدة ، البيئة والأمن ، ماجستير القانون العام ، جامعة سطيف ، 2014/2013 ، ص 74.

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

وأساببه، وليس نوع القضية السياسية التي تتعامل معه، ومدى حاجتها إلى وكالات عسكرية وأمنية مدربة¹

ثانيا : مقاربة الأمن البيئي دوليا

أصبح الأمن البيئي منذ أوائل التسعينيات مفهوما مركزيا في الدراسات الأمنية، والدراسات البيئية على حد سواء، لكنه يعتبر من المفاهيم الغامضة، وذلك بسبب غموض كل من مفهومي البيئة والأمن. ولأن تحديد مفهوم الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا object Referent ، كما يقول "باري بوزان" Buzan.B ، "ولأن الأمن البيئي يعتبر حقلًا فرعيًا من حقل الدراسات الأمنية، يمكننا القول أن الأمن البيئي قد يتخذ مفاهيم مختلفة حسب المقاربة المعتمدة، كما يمكن أن يتخذ مواضيع مرجعية مختلفة

يعتبر الأمن البيئي واحدا من القضايا الأمنية غير التقليدية، التي ساهمت في توسيع وتعميق مفهوم الأمن، فقد ساهم في تعميق الأمن من خلال اهتمامه ليس فقط بأمن الدولة، ولكن أيضا بأمن الأفراد، البيئة، والأنظمة الفرعية الأخرى، كما ساهم في توسيع الأمن من خلال حديثه ليس فقط عن خطر الحروب، بل تحدث عن أخطار أخرى (الأخطار التي يفرضها التغير البيئي على الإنسان)².

من بين الحجج الداعمة لتأطير مسألة التغير البيئي ضمن نطاق الأمن الإنساني، أنها تتميز بأنها عالمية، ف صفة "عالمية" Global التي تطلق على هذه التغيرات البيئية، ترجع إلى أنها موجودة في كل مكان عبر العالم، إضافة إلى أن بعض الملوثات مثل: غازات الدفيئة CFC ، والنفائات الإشعاعية لها أضرار عالمية، كما أنها "عالمية" نظرا لأن الموارد الطبيعية يتم استهلاكها في أسواق أخرى بعيدا عن أماكن استخراجها، إلا أن كلمة "عالمية" بهذا المعنى لا تشير إلى أن المسؤولية عن التغيرات البيئية متساوية بين كل الشعوب، وأن آثاره التغيرات موزعة بشكل متساو عبر كل مناطق العالم³

يسعى منظور الأمن الإنساني في هذا الإطار إلى إضعاف التأثيرات البيئية على الصعيد المحلي والعالمي، من خلال فحص العلاقة المعقدة بين عمليات التغير البيئي، وتأثيراتها على البعدين الزمني والمكاني، حيث يضيف بعدا جديدا للدراسة، البعد الذي يطرح مسألة العدالة Equity، والاستدامة Sustainability ،الأول يتعلق بالبعد المكاني، أي العدالة بين أفراد الجيل الواحد، والثاني يتعلق بالبعد الزمني، أي العدالة عبر-جيلية

¹. بوسطيلة سميرة، المرجع السابق، ص 60.

². جعفري مفيدة، المرجع السابق، ص 76

³. Simon, Dalby, Environmental security, in Paul, wiliams, Security studies: an introduction. Ibid. pp. 270 -273.

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

المحور الثالث

إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الصناعية في الجزائر

ظهرت الإستراتيجية البيئية في الجزائر منذ مخطط (2001/2011) حيث تحليل الخطوات المعدة في ظل المخطط الوطني للأفعال البيئية والتنمية المستدامة، أظهرت أن المشاكل الأيكولوجية كانت ولا تزال وطيدة العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا قررت الجزائر الاستثمار في التنمية، هذا القرار يعتبر المبدأ الهيكلي والمنطلق الأساسي لإستراتيجية البيئة ونجد بوادرنظم هذه الإستراتيجية في عدة مجالات أهمها المجال الصناعي الذي يعد حجر الزاوية في الحفاظ على الأمن البيئي لما له من مخاطر وتهديدات، ويمكن لنا توضيح ذلك من خلال تجلى الاهتمام المتزايد بأثر البيئة على مسار التنمية عن طريق:

➤ إصدار القانون رقم 83-03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني 1403 الموافق لـ 05

فبراير 1983 والمتعلق بحماية البيئة والهادف أساسا إلى توجيه وتمهيد مشاريع الدولة الخاصة¹ ومن أهم أهداف هذا القانون توجيه مختلف برامج الدولة في هذا المجال، لذا ركز على محاور كبرى هي:

- ❖ حماية الطبيعة والمحافظة على الفصائل الحيوانية والنباتية
 - ❖ حماية الأوساط المستقبلية (المحيط الجوي، المياه القارية والمحيطات).
 - ❖ الوقاية من ظواهر التلوث المضرّة بالحياة والناجمة عن المنشآت المصنفة.
 - ❖ إجبارية تقييم مدى تأثير حوادث المشاريع على المحيط وذلك بإجراء دراسة التأثير
- قانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جمادي الأول عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، من خلال المادة الأولى يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- إضافة إلى بعض المراسيم والقوانين الراهنة لحماية البيئة والاستغلال العقلاني للطاقة منها:
- المرسوم التنفيذي رقم 78-90 المؤرخ في 27 فيفري 1990 الخاص بدراسة التأثير على البيئة.

- المرسوم التنفيذي رقم 339-98 المؤرخ في 03 ديسمبر 1998 المتعلق بالمنشآت المصنفة.

¹ هيري نصيرة، التطور الصناعي في الجزائر وأثاره السلبية على البيئة (رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (الجزائر، 2003، ص 35

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها .
- القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 والذي ينص على فرض ضريبة على الأنشطة الملوثة والخطيرة .
- القانون رقم 99-09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420 الموافق لـ 28 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة (اقتصاد الطاقة)
- إن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في إطار حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة تركز أساسا على الأدوات الاقتصادية المتمثلة في الجباية البيئية والإعانات ... الخ
- 1. سياسة منح الإعانات الحكومية :
- تلجأ الحكومة إلى تقديم بعض التسهيلات للتأثير في معدلات التلوث ، وذلك بمنح قروض طويلة الأجل ذات الشروط الميسرة لتمويل عمليات معالجة التلوث من طرف المؤسسات قبل إلقائها في الوسط الطبيعي أو تقديم قروض للمشاريع صديقة البيئة، وتأخذ هذه الإعانات الأشكال التالية¹ :
- التحفيز بدل الحظر .
- تمويل الاستثمارات الخاصة بمعدات الحد من التلوث
- تحفيز الاستثمارات المحافظة على البيئة .

2. سياسة المنع والتقنين :

- عادة ما تلجأ الحكومة إلى إصدار نصوص قانونية تمنع أشكال التلوث المضر بالعنصر البشري أو الوسط الطبيعي، منعاً صريحاً، وبالتالي يصبح هذا القانون وسيلة من وسائل مواجهة المشكلات البيئية، على أن يأخذ في الحسبان ما يلي:
- مدى توافر البدائل القريبة للنشاط الإنتاجي المسبب للتلوث .
 - مستوى التكلفة التي يفرقها النشاط الإنتاجي المسبب للتلوث .

¹. اشي أحمد، دور الجباية في محاربة التلوث البيئي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 11، 2004، ص 145

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

- عملية فرض القوانين الرادعة تتطلب توافر معلومات دقيقة على النشاط الإنتاجي الملوث للبيئة، ومدى وجود بدائل لهذا النشاط وحساب التكلفة الخارجية المترتبة على هذا النشاط الإنتاجي.

3. السياسة النقدية والتجارية :

من بين السياسات التي قد تلجأ إليها الحكومة في إتباعها السياسة التجارية، حيث تعمل على تشجيع مكافحة التلوث عند طريق إعفاء أجهزة ومعدات ووحدات معالجة التلوث المستوردة من الرسوم، كذلك قد تعمل على تخفيض التعريفات الجمركية على المواد المستوردة من الخارج والتي يترتب على استخدامها في العملية الإنتاجية معدل أقل من التلوث¹

4. السياسة الجبائية لخفض التلوث :

تحتل الجباية البيئية التأييد الواسع لدى العديد من صناع القرار لكونها أداة اقتصادية هامة تساهم في توفير إيرادات مالية وتتميز بكونها مكون ذو أهمية بالنسبة للتشريع البيئي وذلك من خلال استخدام السياسة الضريبة² لتوجيه قرارات أرباب العمل نحو الاستثمارات غير الملوثة للبيئة

5. السياسة الجبائية التحفيزية :

ويعرف هذا النوع بالسياسة الوقائية تعمل على فرض الرسوم التحفيزية لتجنب الإضرار بالبيئة، وتتضمن هذه السياسة نوعين من الرسوم هما * : الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة : يخضع هذا الرسم لأحكام المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002

ويحدد مبلغ الرسم بـ 500.10 دج عن كل طن من النفايات المخزونة، كما تنص هذه المادة على منح مهلة ثلاث (03) سنوات، اعتبارا من تاريخ الانطلاق في تنفيذ مشروع منشأة إزالة النفايات³

ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

- 75 / لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث

¹. ومثال ذلك قانون 03-10 المؤرخ في : 19 جمادي الأول عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي من بين تسهيلات، إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث

². عبد القيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 169

³. منشور وزاري مشترك (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة - وزارة المالية) يتضمن الرسوم البيئية، الجزائر، 2002، ص 04

مقاربة الأمن البيئي في الجزائر

- 15% لفائدة الخزينة العمومية

- 10% لفائدة البلديات.

الخاتمة

من كل ما تقدم نصل الى جملة من النتائج أهمها :

1. القول بأن التدهور البيئي يعتبر تهديدا، أو تحديا أمنيا، سواء بالنسبة للدول أو الشعوب، هو ما جعل قضية التدهور البيئي تطفو إلى السطح، وتنتقل من قضية تختص بها الأوساط العلمية (علوم طبيعية)، إلى قضية تناقش أيضا على مستوى العلوم الاجتماعية عموما، والعلوم السياسية على وجه الخصوص، هذا علاوة على اعتلائها لسلم الأجندة السياسية الدولية منذ سنوات السبعينات.
 2. تختلف تفسيرات الأمن البيئي تبعا للوحدة المرجعية المراد تأمينها، مصادر التهديد لهذه لهذه الوحدة، والحلول المقترحة، وتبعا لذلك يمكن أن تكون البيئة موضوعا مرجعيا للأمن.
 3. لا يزال مفهوم الأمن البيئي قضية خلافية، ولم يتطور بعد ليصبح مفهوما متفقا عليه، حيث يتغير معنى الأمن البيئي بتغير المرجعية المعتمدة.
 4. يعتبر الأمن البيئي واحدا من المكونات الأساسية للأمن الإنساني.
 5. ساهم الأمن البيئي في كل من عمليتي توسيع وتعميق الأمن، من خلال نقل الدراسات الأمنية من القطاع العسكري الصلب، إلى قطاعات أخرى (القطاع البيئي)، ونقلها من المرجعية الدولية، إلى مرجعيات أخرى (الفرد، المجتمع).
 6. إذا كانت التغيرات البيئية تعتبر تهديدا للأمن الإنساني، فإن الحفاظ على البيئة يؤدي إلى تعزيز الأمن الإنساني.
- يمكن تحقيق الأمن البيئي من خلال تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد والاستدامة بين الأجيال، عن طريق تعزيز العدالة الاجتماعية بين الشعوب في الوقت الحالي، وفي المستقبل عن طريق تعزيز أبعاد الأمن الإنساني.